

الاقتصاد العالمي في ضوء تطور بيئة العلاقات الدولية الحديثة

The global economy in light of the development of the modern international relations environment

زغبة طلال¹ * ، محمد صلاح² ، يونس قرواط³

¹ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

² المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي بتيسمسيلت (الجزائر)

³ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

ملخص: بعد عدة سنوات منذ نشوب الأزمة المالية العالمية، مازال الاقتصاد العالمي يترنح ومازال اقتصاد البلدان النامية هو المحرك الرئيسي للنمو العالمي، وإن كان إنتاج هذه البلدان قد تراجعت وتيرة، ويستلزم عودة البلدان النامية إلى معدلات نموها قبل الأزمة أن تعيد التشديد على السياسات الداخلية الداعمة للإنتاجية، وفي الوقت الذي مازالت فيه الدول المرتفعة الدخل مستمرة في تطبيق عمليات إعادة الهيكلة وضبط أوضاع المالية العامة، فإن شدة تطبيق هذه العمليات بدأت في الانخفاض خلال السنوات القليلة الماضية، مما سمح بتعجيل وتيرة النمو على نحو بطيء في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاح: النمو العالمي ؛ العلاقات الدولية ؛ التجارة الدولية ؛ الاستثمار الاجنبي ؛ التقلبات الاقتصادية

تصنيف JEL : D74, H56, Q56, Q27, F02

Abstract: Several years after the outbreak of the global financial crisis, the world economy is still staggering and the economy of developing countries is still the main driver of global growth, although the production of these countries has slowed down. While high-income countries continue to implement restructuring and fiscal consolidation, their implementation has begun to decline over the past few years, allowing for a slow pace of growth in the global economy.

Keywords: Global growth; International relations; International trade; Foreign investment; Economic volatility

Jel Classification Codes : F02, D74, H56, Q56, Q27.

I- تمهيد :

تزايد اهتمام دول العالم خلال السنوات القليلة الماضية بقضايا جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واحتدمت المنافسة بينها سواء كانت بلدان متقدمة أم نامية للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم، والتي أتسمت بطابع التآرجح الكبير أثناء المدة الماضية، ولا شك أن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية التي تتمتع بها البلدان المتقدمة تؤدي دوراً بارزاً في ارتفاع نسبة التدفق إليها، فاقترادات هذه الدول تتمتع بالانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية وغيرها من الأمور التي توفر فرصاً استثمارية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والمتتبع لخريطة توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يلاحظ تركز تلك الاستثمارات في دول العالم المتقدم سواء من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة أو تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارجة.

وبالمقابل عمدت البلدان النامية إلى انتهاج سياسات للإصلاح الاقتصادي سعياً وراء رفع معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ذلك كله بهدف تحسين مناخها الاستثماري وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتمكن من الحصول على نصيبها العادل من الاستثمارات الدولية، ومن المؤكد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية تتميز بتركز مصادر تدفقها ومناطق جذبها، حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من أهم مصادر التدفق لتلك الاستثمارات، أما كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية فهي من أهم مناطق الجذب، وبالتالي أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية عقد الثمانينات يمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال المتدفقة لمعظم الدول النامية.

أما على المستوى تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تفاوتت بصورة واسعة النطاق وفقاً للمنطقة والبلد، مما أدى إلى تأثيرات متفاوتة على الأنماط الجغرافية وتغير خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت حصة الدول النامية والاقتصادات الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً شديداً، وهذا التغير في نمط التدفقات الوافدة يعود جزئياً إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول المتقدمة.

والسؤال المطروح هو: ما هو الواقع الاقتصادي المعاش في الاقتصاد العالمي في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية؟

للإجابة على هذا التساؤل تم التطرق على العناصر الأساسية التالية:

1.I- ملامح الاقتصاد العالمي في ظل التطورات العالمية المعاصرة.:**الفرع الاول:الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي والأوضاع الاقتصادية والمالية**

رغم بؤادر استقرار النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة خلال سنة (2012) بل وتسارع وتيرته إلى حد ما في اقتصاديات الأسواق الصاعدة، فقد أمكن خلال هذه السنة تجنب بعض الأخطار الجسيمة التي تهدد التعافي العالمي مثل اهتزاز ثقة الأسواق في أوروبا، وعدم الاستقرار المالي في الولايات المتحدة، فلم يسفر تحسن الأوضاع المالية في أنحاء العالم عن تحقيق مستويات نمو متساوية حيث كانت هناك عوامل تكبح تقدمه.

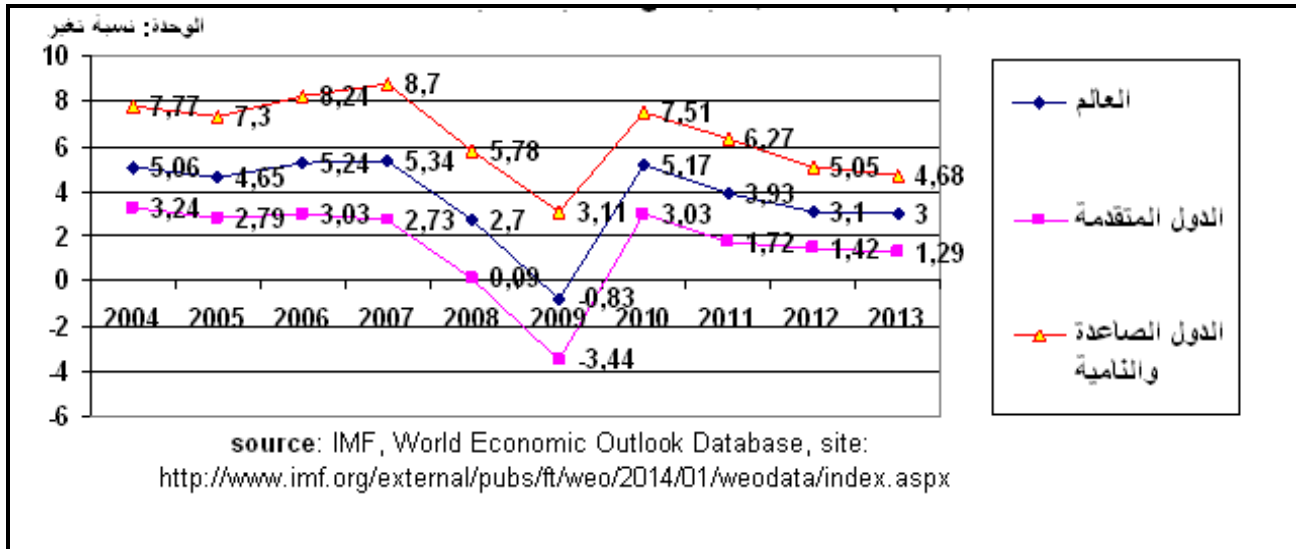
1.1.I-: النمو العالمي

ظل النمو العالمي منخفضاً عند مستوى أعلى بقليل من (3%) في عام (2013) كما كان الحال عليه في عام (2012)، نظراً لعوامل أهمها أزيد ضعف الطلب المحلي وتباطؤ النمو في العديد من اقتصاديات الأسواق الصاعدة الرئيسية، إلى جانب استمرار الركود

لفترة أطول في منطقة اليورو، فكثير من التقارير تشير إلى أن احتمالات انخفاض النمو العالمي عن التوقعات مازالت هي السائدة، نظرا لوجود مخاطر قديمة مستمرة وظهور مخاطر جديدة منها إمكانية تباطؤ النمو لفترة أطول في اقتصاديات الأسواق الصاعدة، وتباطؤ حركة الائتمان، وازدياد ضيق الأوضاع المالية في الولايات المتحدة، وللضغط على المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي ينبغي للاقتصاديات المتقدمة الكبرى على وجه الخصوص أن تحافظ على مزيج السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة، مع اعتماد خطط موثوقة لتحقيق مستوى من المديونية يمكن الاستمرار في تحمله على المدى المتوسط، وإجراء إصلاحات لاستعادة سلامة الميزانيات العمومية واسترداد قنوات الائتمان، أما اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية فالإصلاحات الهيكلية والاحترازية الكلية يمكن أن تساعد في الموائمة بين السياسات الاقتصادية الكلية لدعم النشاط الضعيف، والسياسات الرامية لاحتواء التدفقات الرأسمالية الخارجة¹.

لا يزال الاقتصاد العالمي يشق طريقه بصعوبة للعودة إلى مسار نمو قوي ومطرد، فقد سجلت البلدان المتقدمة أضعف أداء، حيث بلغت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قرابة (1.3%) عام (2013)، كما بلغ معدل النمو في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية حوالي (5%) خلال نفس الفترة، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل 01: تطور نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال الفترة 2013/2004



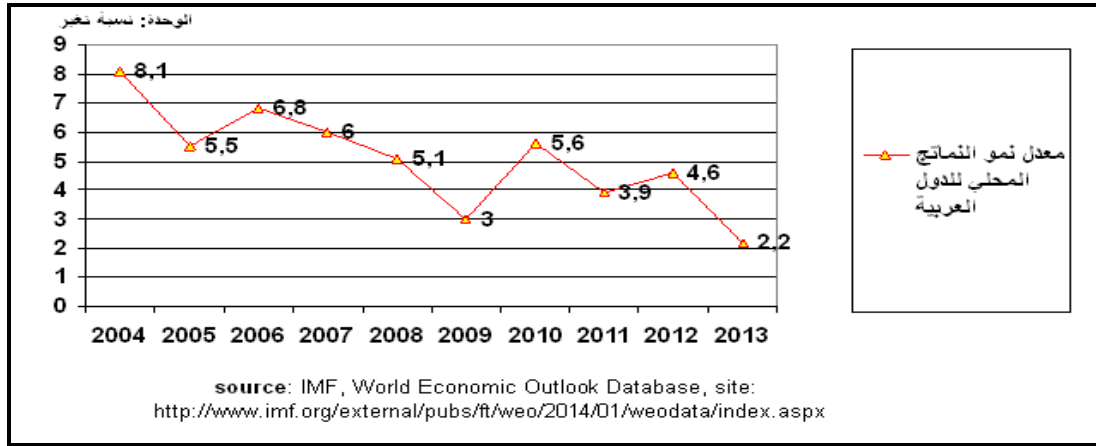
يتضح من الشكل 01 أن النمو العالمي يشق طريقه بصعوبة للعودة إلى مسار نمو قوي ومطرد، وكان مرجع الأداء الضعيف إلى ثلاثة عوامل، الأول هو استمرار النمو الضعيف في اقتصاديات الأسواق الصاعدة الرئيسية، مما يعكس بدرجات متفاوتة اختناقات البنية التحتية وغيرها من القيود على الطاقة الإنتاجية، وتباطؤ نمو الطلب الخارجي، وتراجع أسعار السلع الأولية، وكذلك ضعف الدعم الذي تقدمه السياسات في بعض الحالات، العامل الثاني هو أن الركود في منطقة اليورو كان أعمق، حيث تفاعل انخفاض الطلب مع ضعف الميزانيات العمومية، وتأثير ضيق أوضاع المالية العامة والقطاع المالي، فتفاقم الآثار على النمو، أما العامل الثالث فهو توسع الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أبطأ، وتأثر مسيرة التحسن في الطلب الخاص بعبء الانكماش الذي شهدته المالية العامة، وفي المقابل كان النمو أقوى في اليابان مدفوعا بالاستهلاك وصافي الصادرات.

كما تميز المشهد العام خلال سنة (2013) بزيادة مستمرة في النشاط الاقتصادي لكن بفروق مهمة أيضا بين الاقتصاديات والمناطق الكبرى، حيث يبلغ النمو في الولايات المتحدة حوالي (1.9%)، وفي منطقة اليورو فقد عرفت ركود طفيف حيث بلغ النمو - (0.4%) نتيجة أزمة السندات السيادية وفقدان الثقة بوجه عام وتأثير التقشف المالي نتيجة ضغوط السوق، أما في اليابان فقد عرفت نوا

في الناتج المحلي بلغ (1.5%)، نتيجة مواجهة عمليات التقشف المالي عن طريق توفير حوافز مالية قوية إلى جانب التوسع النقدي بهدف إنعاش النمو وكبح الاتجاهات الانكماشية².

أما بخصوص النمو في الدول العربية فان تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدول، يشير إلى أن معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم الدول العربية بلوغ نحو (2.2%) في عام (2013) وذلك بعد ما قارب (5%) عام (2012)، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 02: تطور معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية خلال الفترة 2004/2013



وهنا نتعامل مع الدول العربية كما هو معتاد على أساس تقسيمها لمجموعتين مجموعة تضم بلدان المنطقة المصدرة للنفط ومجموعة أخرى تضم تلك البلدان المستوردة له³:

ووفقا لهذا التقسيم يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو (4%) تقريبا خلال عام (2013) في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة (بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة إلى العراق وليبيا والجزائر واليمن)، بعد أن كان معدل النمو قد سجل حوالي (6.5%) في عام (2012)، وهو ما كان يعود بشكل رئيس إلى عودة ليبيا لإنتاج النفط إلى مستويات تقترب من مستويات ما قبل عام (2011)، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي في ليبيا بمستوى قياسي بلغ (122%) في عام (2012).

وبالطبع ما يزال أهم خطر يواجه البلدان المصدرة للنفط هو في كونها عرضة إلى حد كبير للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلب أسعار النفط، كما لا تزال الصدمة التي يمكن أن تنجم عن الأوضاع الاقتصادية في منطقة اليورو خلال عام (2013) تشكل مكمنا للقلق الرئيس، وتشير تحليلات الخبراء إلى أن أثر الصدمة المترتب على انخفاض إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو بمقدار (1%) سيؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصدرة للنفط بمقدار (3%) تقريبا خلال العام الأول والعكس. أما بالنسبة للدول غير المصدرة للنفط فان استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في الأسواق العالمية، وتدهور النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين لاسيما في أوروبا، إلى جانب استمرار تزايد العجز في الموازنة العامة في هذه البلدان وتأثير زيادة الإنفاق الجاري فيها، لا يترك فرصة كبيرة لأي محاولة لدفع النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار العام.

I. 2.1 - إدارة التدفقات الرأسمالية والسياسات الكلية

أسهمت المشاشة القائمة في النظام المالي الدولي في التأثير على التمويل المتاح للتنمية، فمخاطر أزمات الديون السيادية الأوروبية، وتزايد أزمة السيولة في الأسواق البينية للمصارف الأوروبية، قد زادت من التوجه نحو تفادي المخاطرة وأدت إلى تزايد التقلبات

الحادة في تدفقات رأس المال الخاص هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأثرت مساعدات التنمية الرسمية والصور الأخرى للتدفقات الرسمية نتيجة لتزايد التقشف المالي لدى الدول المتقدمة.

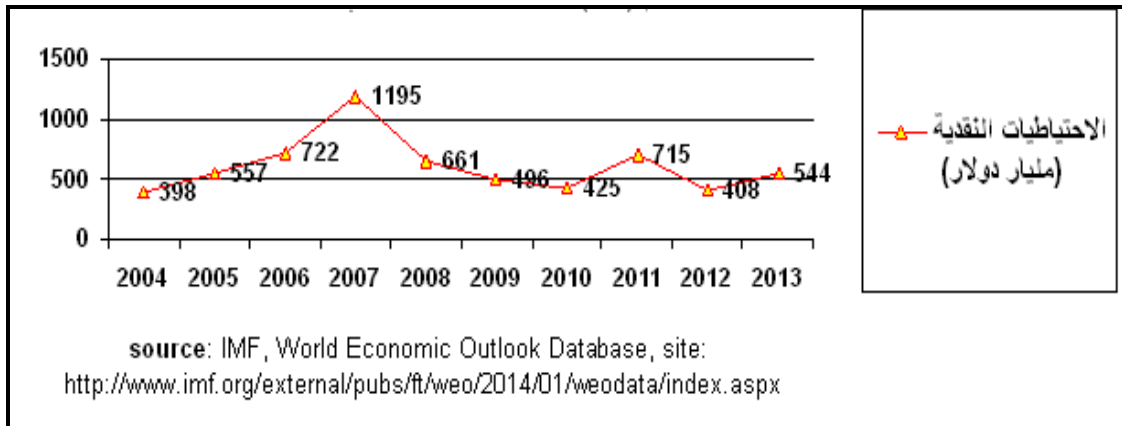
فالتدفقات الرأسمالية تتسم بمزايا مهمة بالنسبة لدول العالم منفردة والاقتصاد العالمي ككل، وذلك من خلال قدرتها على تعزيز القدرة التنافسية للقطاع المالي، وتيسير الاستثمار الإنتاجي، وتخفيف حدة تصحيح الاختلالات، غير أن حجم هذه التدفقات وتقلبها على النحو المشاهد في السنوات الأخيرة يفرض تحديات على مستوى التدفقات الرأسمالية والسياسات الاقتصادية المرتبطة بها، وفي هذا الخصوص تم خلال سنة (2012) إتباع منهج شامل ومرن ومتوازن لإدارة التدفقات الرأسمالية استنادا إلى رؤية مؤسسية تستند إلى تجارب البلدان في السنوات الأخيرة، وذلك بشأن السياسات الكلية، والرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، والتقييمات المتعلقة بتحرير وإدارة التدفقات الرأسمالية، وبوجه عام فإن التحرير الكامل للتدفقات الرأسمالية ليس هدفا ملائما لجميع البلدان في كل الأوقات، كما أن درجة التحرير الملائمة لكل بلد تتوقف على ظروفه الخاصة، هذا بالإضافة إلى أنه ليس ثمة منهج أمثل لتحرير التدفقات الرأسمالية وإنما على الدول مراعاة قدراتها المؤسسية والسوقية على استيعاب التدفقات الرأسمالية وإدارة المخاطر في عالم يتميز بتزايد الاندماج المالي.

وتمثل عملية إدارة التقلبات الاقتصادية الكلية الحادة الناتجة عن التدفقات المالية تحديا لصانعي السياسات لدى الأسواق المارة بمرحلة تحول ولدى الدول النامية، حيث إن موجات التدفقات المالية التي قد تتعدي الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، أو تكون في طبيعتها معتمدة على المضاربة، قد تؤدي إلى تجاوزات في أسعار الصرف وإلى التضخم، والأهم من كل ذلك أن التقلبات الحادة في التدفقات المالية من شأنها أن تؤدي إلى تزايد المخاطر على استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية، وذلك في ضوء تزايد تهديدات التوقف المفاجئ وانسحاب رأس المال الدولي بسبب تزايد النزعة نحو تفادي المخاطرة، الأمر الذي من المحتمل أن يساهم في نشر الأزمات المالية.

وللتغلب على تلك الدورات من الركود والإزهار قامت العديد من الدول الصاعدة والنامية ببناء احتياطات نقدية دولية باعتبارها أحد أشكال التأمين الذاتي، حيث قامت الدول النامية خلال عام (2011) بإضافة ما قيمته (1.1) مليون دولار إلى احتياطاتها النقدية الدولية، و التي وصلت إلى قيمة إجمالية تقدر بما يزيد على (07) مليون دولار، إلا أن الغالبية العظمى من الاحتياطات النقدية قد تم استثمارها في سندات خزانة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأوراق السيادية الأخرى ذات العائد المنخفض، الأمر الذي أسهم في زيادة الاختلالات الدولية القائمة⁴.

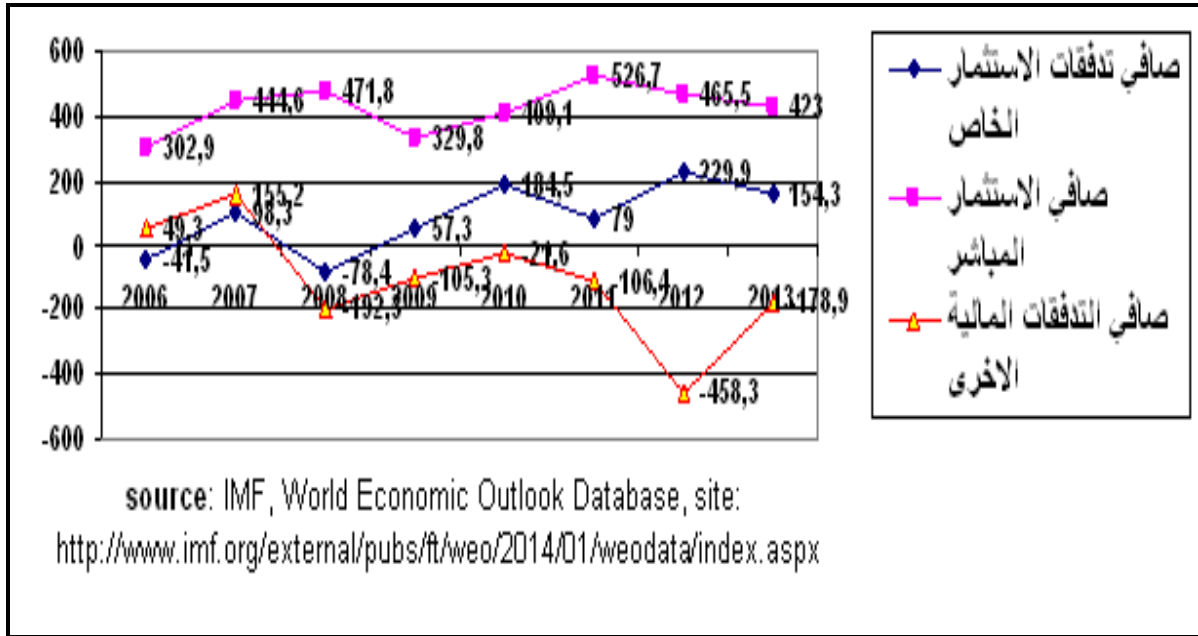
وتؤدي عملية بناء الاحتياطات النقدية الدولية لدى الدول النامية من حيث الأثر إلى تحويل موارد مالية من العالم النامي إلى العالم المتقدم، بالإضافة إلى ذلك فإن تكلفة الفرصة البديلة المرتبطة بعملية بناء الاحتياطات النقدية الدولية تتمثل في فقد استثمارات محلية في مجال التنمية، والشكل التالي يوضح التغير في الاحتياطات الدولية كوسيلة للتأمين الذاتي.

الشكل 03: تطور الاحتياطات النقدية في الاقتصادات الصاعدة والنامية.



أما بالنسبة للاتفاقيات متعددة الأطراف التي تنشأ عن تحرير التدفقات الرأسمالية فلها آثار كبيرة متعددة الأطراف، حيث أن قيام اقتصاديات الأسواق الصاعدة الكبيرة والمؤثرة على النظام المالي بتحرير تدفقاتها الرأسمالية يمكن أن يُحدث آثارا كبيرة على أطراف متعددة منها ارتفاع إجمالي التدفقات الرأسمالية، وتحول مسار التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة إلى بلدان أخرى، وحدوث انعكاسات على الاستقرار المالي، وزيادة مرونة أسعار الصرف⁵، والشكل التالي يوضح التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الاقتصاديات الصاعدة والنامية.

الشكل 04: التدفقات المالية الخاصة إلى الاقتصاديات لصاعدة والنامية.



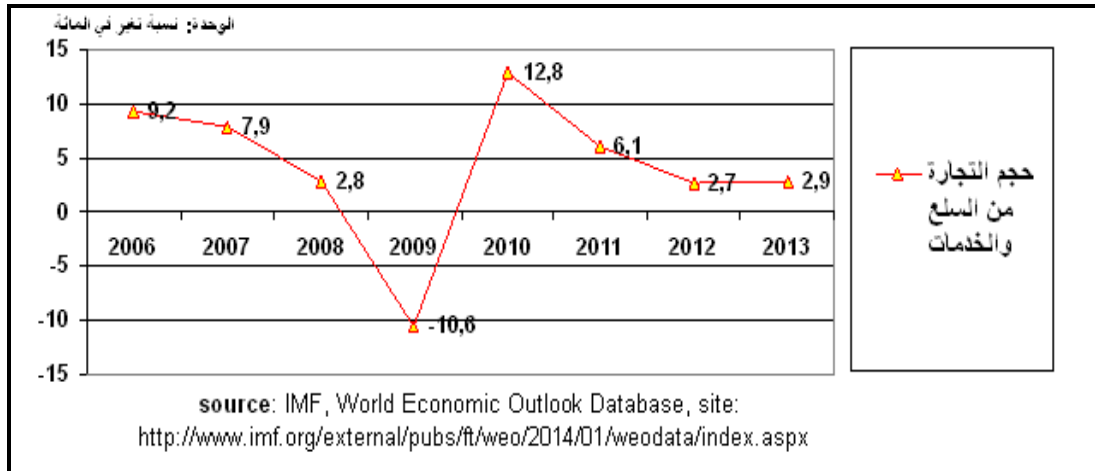
يتضح من الشكل 04 أنه عقب الانهيار الذي صاحب الأزمة العالمية، تعافت التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الاقتصاديات الصاعدة والنامية على خلفية انخفاض أسعار الفائدة العالمية وتزايد الإقبال على تحمل المخاطر، والملاحظ خلال الثلاثين عاما الماضية أن التدفقات المالية الصافية إلى الاقتصاديات الصاعدة والنامية ترتفع حين تنخفض أسعار الفائدة العالمية ويقل العزوف عن المخاطرة.

I. 2 - تحليل واستعراض لأوضاع التجارة العالمية:

I. 1.2 - اتجاهات التجارة الدولية

لم تستعد التجارة الدولية في السلع والخدمات معدل نموها السريع الذي شهدته السنوات التي سبقت اندلاع الأزمة، فعد حدوث انخفاض حاد في الفترة (2008-2009) ثم انتعاش سريع في عام (2010)، زاد حجم التجارة في السلع بنسبة (5%) فقط في عام (2011) وبأقل من (2%) في عام (2012)، وقد أثر ذلك على الاقتصاديات المتقدمة والنامية والانتقالية على حد سواء، وكان تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة عاملاً يُعزى إليه معظم التباطؤ في التجارة الدولية، ففي عام (2012) تقلصت الواردات الأوروبية من السلع بنسبة بلغت قرابة (3%) من حيث الحجم وبنسبة (5%) من حيث القيمة، وكان الضعف الشديد الذي اعتري التجارة داخل أوروبا سبباً يُعزى إليه ما يقارب (90%) من الانخفاض الذي سجلته الصادرات الأوروبية في عام (2012)، ولم تنتعش صادرات اليابان بعد هبوطها الحاد الناجم عن الزلزال الذي حدث في عام (2011)، بينما ظل حجم وارداتها ينمو بوتيرة معتدلة، ومن بين الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية استطاعت الولايات المتحدة وحدها أن تحافظ على معدل نمو إيجابي لتجارتها الدولية رغم أنه يبدو أن معدل هذا النمو أخذ يتباطأ في عام (2013)⁶، والشكل التالي يوضح نسبة تطور تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي.

الشكل 05: تطور حجم التجارة من السلع والخدمات العالمية



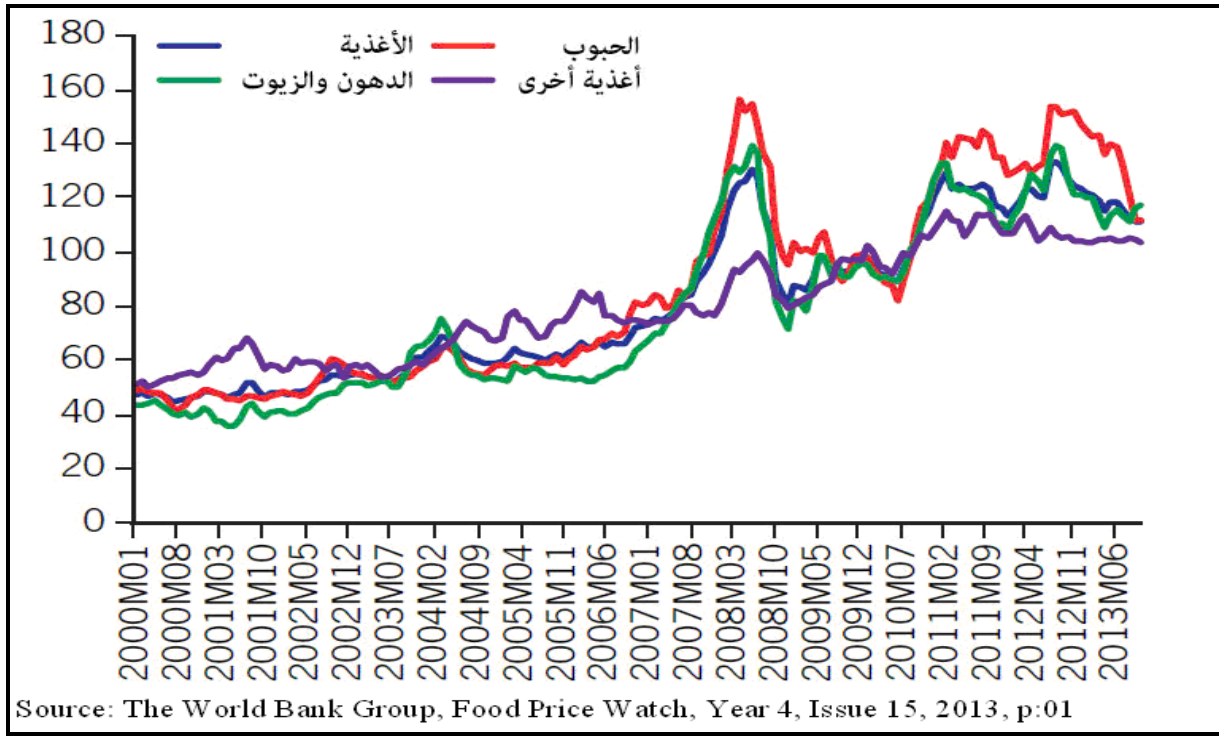
كما سجلت التجارة تراجعاً كبيراً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث سجلت الصادرات وكذلك الواردات نمواً متباطئاً في عامي (2012-2013) في معظم المناطق النامية. وكانت أفريقيا الاستثناء الوحيد حيث انتعشت الصادرات في البلدان التي تأثرت سابقاً بالنزاعات الأهلية، وانخفض معدل نمو الصادرات إلى (4%) في البلدان النامية ككل، وقد شمل هذا التباطؤ البلدان الآسيوية التي كان لها في السابق دور كبير في تعزيز التجارة الدولية.

وبالنسبة للدول الآسيوية فقد تراجع معدل نمو حجم الصادرات الصينية من متوسط سنوي قدره (27%) خلال الفترة (2002-2007) إلى (13%) في عام (2011) ثم إلى (7%) في عام (2012)، وهو معدل أدنى من معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي، وفي الوقت نفسه تراجع معدل نمو حجم واردات الصين ليصل إلى (6%) عام (2012) بعد ما بلغ ما متوسطه (19%) في الفترة الممتدة بين عامي (2002-2007)، أما المناطق التي تُصدّر نسبة كبيرة من السلع الأولية (أي أفريقيا، غرب آسيا، وأمريكا اللاتينية) فهي وحدها التي سجلت زيادة كبيرة في صادراتها إلى الصين، كما وسجلت عدة بلدان آسيوية مُصدّرة للمنتجات المصنّعة تباطؤاً كبيراً في نمو تجارتها الخارجية، ولم يكن هذا نتيجة لانخفاض الواردات من أوروبا فحسب، بل إنه نتج أيضاً عن تباطؤ النمو في بعض المناطق النامية وخصوصاً في شرق آسيا.

I. 2.2 - اتجاهات الأسعار العالمية:

واصلت أسعار المواد الغذائية المتداولة في الأسواق العالمية تراجعها بين شهري جويلية وأكتوبر من عام (2013) لكنها لا تزال مرتفعة، حيث أن مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء حقق انخفاضاً بـ (6%) خلال تلك الفترة⁷، والشكل التالي يوضح اتجاه أسعار بعض السلع الغذائية على المستوى العالمي.

الشكل 06: تطور الاسعار العالمية للسلع والخدمات



ويتضح من الشكل رقم 06 أن مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء في أكتوبر من عام (2013) يقل بـ (16%) عن أعلى مستوى له على الإطلاق الذي سجله خلال الفترة (2000-2013).

ومن العوامل التي ساهمت في هبوط الأسعار تسجيل محاصيل قياسية وفيرة من القمح والذرة والأرز مع زيادة المخزونات العالمية، وتراجع قيمة الدولار، وطرح كميات من المخزونات العامة للأرز في الأسواق، ومع ذلك فإن الأسعار العالمية ليست بعيدة عن ذروتها التاريخية، فأسواق القمح لا تزال تشهد شحاً في إمدادات المعروض على الرغم من وفرة المحاصيل، فضلاً عن ذلك فإن المخاوف تتزايد من جراء الظروف المناخية غير الملائمة في أمريكا الجنوبية وبلدان البحر الأسود والهند.

وعلى الصعيد المحلي سجلت أسعار الغذاء كالعادة تفاوتاً كبيراً فيما بين مختلف البلدان، ويُعزى السبب في ذلك أساساً إلى عوامل موسمية وكذلك سياسات المشتريات ونقص الإنتاج المحلي، فأسعار السلع الغذائية الأساسية في شرق أفريقيا وجنوبها زادت بوجه عام (إلا في دولة جنوب أفريقيا) بين جويلية وأكتوبر (2013) بسبب نقص إنتاج العام الماضي، وفي المقابل انخفضت أسعار الحبوب في غرب أفريقيا خلال هذه الفترة، وفي أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي تراجعت أيضاً أسعار الذرة، غير أنه في أمريكا الجنوبية ساهم قلة المعروض في ارتفاع أسعار القمح إلى مستويات قياسية في عدة بلدان، وفي شرق آسيا وجنوبها شهدت بضعة بلدان زيادة أسعار القمح زيادة ملحوظة بسبب ضيق الإمدادات المتاحة وقوة الطلب على القمح، وخلافاً لذلك ظلّت أسعار الأرز مستقرة بفضل طرح كميات من المخزونات العامة في الأسواق⁸، والجدول التالي يوضح التحركات السنوية للأسعار لعينة من الدول.

الجدول رقم 01 أكبر التغيرات في الأسعار المحلية لمجموعة من الدول خلال الفترة (2012-2013)

| تحركات الأسعار: أكتوبر 2012 - أكتوبر 2013 | | | | | | | |
|---|----------|----------------|----------|----------|----------|---------------|----------|
| القمح | | الذرة | | الأرز | | الذرة الرفيعة | |
| الدولة | التغير % | الدولة | التغير % | الدولة | التغير % | الدولة | التغير % |
| الأرجنتين | 143% | ملاوي | 130% | بوليفيا | 42% | السودان | 77% |
| السودان | 56% | الصومال | 52% | الهند | 28% | تشاد | 63% |
| البرازيل | 40% | موزمبيق | 50% | تشاد | 18% | توغو | 35% |
| الهند | 27% | بوليفيا | 47% | ملاوي | 18% | النيجر | 33% |
| افغانستان | -9% | المكسيك | -13% | كولومبيا | -14% | بوركينافاسو | -14% |
| كولومبيا | -18% | الاتحاد الروسي | -36% | الصومال | -18% | السلفادور | -15% |
| اوكرانيا | -23% | اوكرانيا | -36% | مالي | -25% | مالي | -38% |

Source : The World Bank Group , Food Price Wach, Year 4, Issue 15, 2013, p:

تظهر التفاوتات في الأسعار المحلية بين شهري أكتوبر (2012) وأكتوبر (2013) الفارق الواسع في الأسعار السنوية، فسعر القمح في أكتوبر (2013) كان يزيد بنسبة (140%) عما كان عليه قبل (12) شهرا في الأرجنتين، و(56%) في السودان، و(40%) في البرازيل ودول أخرى كانت محل متابعة، وهو ما يرجع إلى نقص الإمدادات وانخفاض قيمة العملات، وشهدت كولومبيا تراجعاً أقل حدة في السعر المحلي للقمح يُعزى أساساً إلى وفرة الإمدادات.

كما وحدثت زيادات كبيرة في الأسعار السنوية للذرة في أسواق ملاوي (130%)، والصومال (52%)، وموزمبيق (50%) ودول أخرى كانت محل متابعة ونتجت هذه الزيادات في الأسعار عن عوامل متعددة منها، نقص الإمدادات، وزيادة الطلب على الواردات من البلدان المجاورة، وبرامج المشتريات العامة، زيادة تكاليف النقل، وانخفاض الإنتاج المحلي، وانخفضت أسعار الذرة خلال العام الماضي في المكسيك وأسواق محل متابعة أخرى، ويرجع ذلك عموماً إلى وفرة إمدادات المعروض أو زيادتها، وزادت أسعار الأرز في أسواق محلية تخضع للمتابعة في بوليفيا (42%)، والهند (28%)، وزادت نحو (18%) في أسواق تشاد بفعل ضعف المحاصيل وارتفاع أسعار الواردات وبرامج المشتريات العامة وانخفاض قيمة العملات، وخلافاً لذلك انخفضت الأسعار السنوية للأرز في مالي بما يقارب (25%) وفي أسواق محل متابعة أخرى.

أما في ما يخص الطلب على المواد الأولية فهناك عدد من العوامل التي تحدد أوضاع الطلب في أسواق العديد من السلع الأولية التي تستخدم كمدخلات لإنتاج المصنوعات وفي قطاع البناء ومن هذه العوامل:

- ما إذا كانت الصين ستنتج في إعادة التوازن لنموها من خلال تحقيق زيادة في الاستهلاك المحلي؛
- ثمة عامل ثانٍ هو ما إذا كانت البلدان النامية الأخرى الكثيفة السكان والسريعة النمو ستتحول نحو مرحلة نمو اقتصادي وتصنيع تقوم على استخدام أكثر كثافةً للسلع الأساسية الأولية، وحتى إذا تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين مما يسفر عن انخفاض في استخدام بعض السلع الأساسية الأولية، فإن عملية التصنيع الجارية في هذه البلدان وارتفاع دخل الفرد يمكن أن يظل لهما تأثير كبير في الأسواق العالمية، وبالإضافة إلى ذلك إذا انتهجت بلدان نامية أخرى كبيرة وذات كثافة سكانية عالية مسار

التصنيع السريع، فإن إمكانيات الطلب على السلع الأساسية الصناعية خصوصاً المعادن يمكن أن تظل قوية، كما أن تطوير البنية التحتية المرتبط بعملية التحضر السريعة ينطوي أيضاً على إمكانيات قوية فيما يتعلق بزيادة الطلب على السلع الأساسية.

■ كانت سرعة النمو الاقتصادي المستمرة وغير المتوقعة في الاقتصاديات الصاعدة والنامية وراء رواج أسعار السلع الأولية، حيث أدى تسارع النمو في الاقتصاديات الأكثر اعتماداً على السلع الأولية إلى زيادة الطلب العالمي على السلع الأولية، حيث نجد أن الطلب على المعادن الأساسية في الربع الأول من عام (2010) قد تجاوز مستويات الذروة في فترة ما قبل الأزمة، وبالمثل زاد الطلب العالمي على النفط بنحو (3.24%) في عام (2010) بنسبة قاربت ذروة نمو الطلب في عام (2004).⁹

II.2 - النظام التجاري العالمي والاستثمارات الدولية في ظل العولمة الاقتصادية :

إن أبرز مظاهر العولمة هو النمو السريع في تدفقات رؤوس الأموال والتجارة الدولية، وزيادة أهمية الخدمات في كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء، وتكامل عمليات الإنتاج على الصعيد العالمي، وتنسيق سياسات التجارة والاستثمار بين البلدان وفقاً لأنظمة المؤسسات المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة الدولية والتجمعات الإقليمية.

II.2.1 - إصلاح النظام التجاري العالمي:

بعد جهود بدأت منذ عام (1947) تاريخ تأسيس اتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية، بإزالة الحواجز التجارية والجمركية وغير الجمركية على السلع، وفتح الأسواق للمنافسة الدولية، برزت بعد انتهاء جولة الأوروغواي عام (1994) منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث أن تحرير التجارة الدولية وصل إلى مستوى مرتفع مع ظهور هذه المنظمة، بحيث هبط معدل التعريفات الجمركية على السلع الصناعية في البلدان المتقدمة إلى أقل من (4%)¹⁰، لعل من الآثار المهمة لهذه الجولة على الصعيد العالمي أنه تولد عنها نظام تجاري متعدد الأطراف ليشكل إطاراً للتجارة العالمية، يقوم على تعزيز أواصر العولمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ويسمح بوصول صادرات كل مجموعة إلى المجموعة الأخرى بدون حواجز ولا قيود.

أن منظمة التجارة العالمية ما زالت مؤسسة رئيسية في تيار العولمة ومساهماً رئيسياً في التجارة، غير أنها في حاجة إلى إصلاح للتكيف مع واقع التجارة العالمية المتغير، فالدور الذي تلعبه منظمة التجارة العالمية أصبح أكبر أهمية في ظل تنامي التجارة، بالإضافة إلى التغيرات الدولية الكبيرة والتكاملات الاقتصادية الهائلة التي نشهدها دولياً وسيطرة العمليات الأحادية والثنائية الجانب والإقليمية التي أصبحت تتجاوز بشكل متزايد حدود الإصلاح التجاري في منظمة التجارة العالمية، مما يستدعي التغيير للأفضل في ظل عالم متغير، ويعتبر نظام التجارة متعدد الأطراف أفضل دفاع في مواجهة الحمائية والقوة الأكبر للنمو والانتعاش والتنمية، حيث ساهم النظام التجاري متعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية إلى حد كبير في النمو الاقتصادي والتنمية والتوظيف خلال الخمسين سنة الأخيرة.

حاجة منظمة التجارة العالمية إلى إصلاح للتكيف مع واقع التجارة العالمية المتغير والذي أصبحت أصوات الاقتصاديات النامية فيه أعلى، حيث تعزز مركز البلدان النامية بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، فالصين ليست قوة بشرية فقط بل تحتل أيضاً مكانة تجارية مرموقة إذ يسجل ميزانها التجاري فائضاً، وتبلغ صادراتها حوالي (190) مليار دولار، وقد برز دعوات كثيرة لاستكمال محادثات تحرير التجارة العالمية والإصلاح المالي من خلال مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، التي تنعقد مرة على الأقل كل سنتين لبحث القضايا المطروحة وتقييم ما طبق من أهداف المنظمة بخصوص تحرير التجارة الدولية و اتخاذ القرارات الضرورية في هذا الشأن، وستعرض فيما يلي أهداف ونتائج أهم المؤتمرات التي انعقدت بعد اتفاقية مراكش سنة (1995).

1) من مؤتمر سنغافورة إلى مؤتمر سياتل**1) مؤتمر سنغافورة (1996)**

انعقد مؤتمر سنغافورة في ديسمبر (1996) ويعد أول مؤتمر وزاري بعد إنشاء منظمة التجارة الدولية سنة (1995)، ولعل بين أهم أهداف المؤتمر هو استكمال الحوار والمفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات حيث لم تكن هناك فرصة كافية لاستكمال تلك المفاوضات في جولة أوروغواي الشهيرة عام (1994)، وطرح هذا المؤتمر موضوعات كالتجارة والبيئة والعلاقة بين التجارة والاستثمار والتجارة ومعايير العمل، وتضمن إعلان سنغافورة لسنة (1996) النقاط التالية¹¹:

- ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض مسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات؛
- استمرار قيام لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛
- إعطاء أولوية للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والالتزامات التي قدمتها الدول المختلفة للمنظمة في هذا الإطار؛
- وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا نظرا لتضررها من تحرير التجارة العالمية، بل وعدم قدرتها على الوفاء بكل الالتزامات الخاصة بها نظرا لظروفها الخاصة.

2) مؤتمر جنيف (1998)

سعى مؤتمر جنيف (1998) وهو المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها، مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها التي قدمتها في جولة أوروغواي (1994)، والاقتراب أكثر من مشاكل التطبيق والبحث عن حلول لها، بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف، ويضاف إلى تلك الأهداف محاولة طرح موضوعات جديدة للمناقشة، والبحث فيما إذا كانت تستحق الدخول في مفاوضات جديدة أم لا، وبالتالي أدخلت في هذا المؤتمر موضوعات جديدة لم تدخل في المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة الذي عقد في سنغافورة (1996).

وقد أشار إعلان مؤتمر جنيف إلى تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ برنامج الأعداد للاجتماع الوزاري القادم في سياتل، على أن يتضمن هذا برنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقيات الحالية لجولة أوروغواي (1994)، وإعداد برنامج المفاوضات المتفق مسبقا على إجرائها في اتفاقات جولة أوروغواي (1994) والمتعلقة بالزراعة والخدمات.

3) مؤتمر سياتل (1999)

انعقد مؤتمر سياتل (1999) في ظروف جديدة تختلف جذرياً في بعض النواحي عن الظروف التي انعقدت فيها المؤتمرات السابقة لمنظمة التجارة العالمية، إضافة على بروز ممارسات تجارية جديدة غيرت من وتيرة وطبيعة التجارة، من بينها الدور المتنامي للتجارة الإلكترونية بأنواعها المختلفة التي تجري بين أصحاب الشركات والمستهلكين، أو بين الشركات والحكومات، ولقد واكب المؤتمر ظروف اقتصادية هامة نذكر منها:

- الآثار السلبية للعملة بالنسبة للدول النامية، تتمثل أهمها في تهميش دور الدول النامية وعدم استفادتها بشكل مقبول من نتائج العملة، وتزايد الفجوة في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتصدير الدول المتقدمة للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتها إلى الدول النامية؛

- ظهور مظاهر الخلل في نظام التجارة العالمي تمثل أساساً في عدم تحقيق مكاسب ذات مغزى للدول النامية نتيجة لعدم التزام الدول المتقدمة بالتنفيذ الكامل لاتفاقات جولة أوروغواي، مما حد من فرص وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة؛
- الأزمة المالية العالمية التي انطلقت شرارتها في عام (1997) في منطقة جنوب شرق آسيا وامتدت إلى مختلف العالم وأثرت سلباً وبشكل مباشر على معظم الدول النامية في مختلف مناطق العالم.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات نمو التجارة الدولية حيث بلغت الصادرات العالمية عام 1998 ما قيمته (5225) مليار دولار بانخفاض قدره (2%)، وتدهور أسعار السلع الأولية حيث انخفضت السلع غير البترولية الخام بواقع (15%)، في حين تجاوز الانخفاض في أسعار البترول الخام (30%)، اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز على عدد محدود من الدول وفي بعض القطاعات المحدودة حيث لم يزد نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام (1997) عن (37%) وتزايد عبء المديونية على الدول الفقيرة... الخ¹²؛
- وقد طرح في مؤتمر سياتل عدة مواضيع كالزراعة والخدمات والمنسوجات والملابس والإغراق بالإضافة إلى مواضيع جديدة كالتيجارة الالكترونية والاستثمار وغيرها، وقد ساد مؤتمر سياتل خلافات ومواقف متباينة بين الدول المتقدمة فيما بينها وبين هذه الأخيرة والدول النامية من جهة ثانية، وقد أدت هذه الخلافات و التناقضات إلى فشل مؤتمر سياتل في الخروج بإعلان وهذا يعني أنه لم يتم الاتفاق على شيء في الموضوعات المطروحة، ويمكن تلخيص أهم أسباب الفشل في:
- فشل سياتل لأنه أهدر توازن المصالح بين الدول الغنية والفقيرة اقتصادياً وتجارياً وزراعياً وصناعياً؛
- التناقض بين الدول المتقدمة ذاتها خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول قضايا تحرير القطاع الزراعي، و توسع الدول الأوروبية في إتباع سياسات دعم القطاع الزراعي، أي أن ملف الإغراق لمنتجات زراعية مدعومة يمثل مواجهة بين أوروبا وأمريكا؛

2) من مؤتمر الدوحة إلى مؤتمر بالي

ب) مؤتمر الدوحة (2001)

- انعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في الفترة من (9) إلى (14) نوفمبر (2001)، في ظروف دولية صعبة اقتصادية وسياسية أعقبت فشل مؤتمر سياتل وما نزل بالولايات المتحدة الأمريكية في (11) ديسمبر (2001)، ويمكن تلخيص هذه الظروف فيما يلي:
- انعقاد المؤتمر عقب تداعيات أحداث (11) سبتمبر الأمر الذي جعل أمريكا أحرص ما تكون على نجاح المؤتمر، لأن نجاحه سيعطي دفعة للاقتصاد العالمي الذي يوشك على الدخول في حالة كساد؛
- الانخفاض في نمو التجارة العالمية الذي تراجع عام (2001) إلى (2%)، مقابل (12%) عام (2000)، على إن هذا المعدل المتدني من النمو المحقق هو الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية.
- تمخض المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بإعلان ختامي تضمن النقاط التالية¹³:
- تأكيد أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف وإسهامه في نمو الاقتصاد العالمي الذي يعاني ركوداً ازداد تفاقمه بعد (2001)، وضرورة الإسراع في تحرير السياسات التجارية لكل الدول الأعضاء؛
- ضرورة تنمية صادرات الدول النامية مع قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ومنح تلك الدول مساعدات فنية تسخر لتجارة وبناء القدرات؛

- التمهيد لتأهيل المؤسسات على التجارة الالكترونية والاعتماد عليها في المعاملات التجارية، وذلك لأنها تخفض نفقات الأعمال مما يفتح أسواقا جديدة أمام كل دول العالم.

ج) مؤتمر كانكون (2003)

عقد هذا المؤتمر في مدينة كانكون في المكسيك في الفترة من (10) إلى (14) سبتمبر (2003) وكان الغرض الأساسي من انعقاده هو متابعة أعمال مؤتمر الدوحة، ولم ينجح المؤتمر الوزاري الخامس في اعتماد الإعلان الوزاري بعد المفاوضات المكثفة بشأن الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية وقضايا التنمية وغيرها من القضايا، بسبب اختلاف المصالح بين الدول الأعضاء المتقدمة من جهة والنامية من جهة أخرى، وكانت العقبة الرئيسية هي الجمود في المفاوضات حول الدخول إلى السوق غير الزراعي، والخاسر الأكبر من هذا الفشل هو الدول النامية لأن وقف الحوار سيجعل الدول المتقدمة تفرض إرادتها على دول العالم الثالث من خلال الاتفاقيات الثنائية، وفي هذا الصدد أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقب فشل المؤتمر، بأنها ستعقد اتفاقيات تجارة حرة ثنائية طالما تعثرت المفاوضات متعددة الأطراف، وبالتالي فإن أمريكا التي تصل تعاملاتها التجارية إلى نحو (10.5) تريليون دولار وأوروبا (9.5) تريليون دولار ستكون قدرتها التفاوضية اقوي بينما الدول النامية من خلال المفاوضات الثنائية ستكون الطرف الضعيف¹⁴.

د) مؤتمر هونغ كونغ (2005)

عقد هذا المؤتمر في مدينة هونغ كونغ في الصين في الفترة من (13) إلى (18) ديسمبر (2005)، وكان الغرض الأساسي من انعقاده هو متابعة أعمال مؤتمر الدوحة، وتمثلت أبرز نتائج المؤتمر في إعادة مفاوضات الدوحة إلى مسارها لاسيما بعد فشل المؤتمر الخامس في كانكون، وإعادة التركيز على البرنامج الإنمائي لأجندة الدوحة للتنمية، عملياً لم يبت المؤتمر الوزاري السادس بالقرارات الرئيسة إذ قدم قيمة مضافة لا تتجاوز (5%)، وتضمن إعلان هونغ كونغ الوزاري ست نقاط هي الزراعة، النفاذ إلى الأسواق غير الزراعية، الخدمات، القواعد، تيسير التجارة، المعاملة الخاصة والتمييزية للبلدان أقل نمواً.

يعتبر مؤتمر هونغ كونغ استكمالاً لمفاوضات الدوحة حيث تم تأكيد الالتزام بمقررات وبيان الدوحة الوزاري، وكذلك التأكيد على الأهمية المركزية للبعد التنموي لكامل مقررات الدوحة وعلى ضرورة تحويلها إلى واقع لجهة النفاذ إلى الأسواق وبناء القواعد ولجهة قضايا تنموية خاصة أخرى¹⁵.

هـ) مؤتمر جنيف (2009)

عقد هذا المؤتمر في مدينة جنيف في سويسرا في الفترة ما بين (30) نوفمبر وحتى (2) ديسمبر (2009)، وكان الغرض الأساسي من انعقاده هو مناقشة منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية للبيئة، ومع أن مفاوضات جولة الدوحة لم تكن مطروحة بشكل رسمي على جدول أعمال الدورة الوزارية السابعة التي انعقدت بحضور (100) وزير، إلا أنها كانت المحور الذي استأثر بجل المشاورات التي عرفها الاجتماع الوزاري العادي الذي خصص رسمياً لمراجعة عمل المنظمة الدولية وتحليل كيفية إسهامها في التخفيف من تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية لسنة (2008)، بعد أيام من النقاش في جنيف، انهارت مفاوضات منظمة التجارة العالمية، بسبب التشدد في تجاوز الخلافات بين الولايات المتحدة من جهة والهند والصين من جهة أخرى حول ملف الزراعة¹⁶.

و) مؤتمر جنيف (2011)

اختتم المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية أعماله في جنيف، حيث شهد المؤتمر انضمام (4) دول جديدة لعضوية المنظمة ليصبح عدد الدول الأعضاء (157) دولة، وأصدر المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام بياناً ختامياً أكد فيه على (7) نقاط تلتخص في العمل على التوصل لاتفاق لمفاوضات جولة الدوحة، وأهمية فتح الأسواق ومكافحة الممارسات الحمائية في ظل الأزمة الاقتصادية لسنة

(2008)، وتشديد الآلية الرقابية على الممارسات التجارية عبر عمليات المراجعة الدورية للسياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء، وضرورة اهتمام المنظمة بمسألة التنمية، وقد أخفق مؤتمر جنيف في تجاوز التعثر الذي شهدته جولة الدوحة للتنمية التي تراوح مكانها منذ سنوات ولم يؤد المؤتمر لأي تقدم فيها، كما أخفق في التأكيد على الآليات الجديدة التي تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيقها من أجل التجارة والتنمية، حيث زاد الاتجاه نحو الحماية بواسطة الدول الكبرى التي سعت إلى عقد اتفاقيات تجارية ثنائية بدلا عن تحرير التجارة على المستوى المتعدد الأطراف، ولم ينجح المؤتمر في التعامل مع مشكلة الغذاء والحق في الطعام، حيث لا تزال الدول النامية تدفع أثمانا باهظة للحصول على الغذاء، بينما الحق في الغذاء حق أساسي لأنه مصدر الحياة لا يجوز خضوعه لتقلبات السوق وقوانين العرض والطلب¹⁷.

ز) مؤتمر بالي (2013)

وسط أجواء من الحذر والترقب خوفاً من الإخفاق والفشل بدأت بمدينة بالي الأندونيسية فعاليات المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، والذي يعقد خلال الفترة ما بين (3) و(6) ديسمبر (2013)، حيث تم افتتاح المؤتمر وسط مشاركة وزراء تجارة (159) دولة عضو بالمنظمة، إلى جانب اليمن التي تم اعتماد انضمامها خلال فعاليات المؤتمر ليصبح إجمالي الدول الأعضاء (160) دولة، فقد أبرمت منظمة التجارة العالمية في بالي وبعد مفاوضات شاقة اتفاقا تاريخيا هو الأول الذي يوقع منذ تأسيسها في (1995) وينقذها من العجز، ويعتبر اتفاق بالي خطوة مهمة على طريق انجاز البرنامج الواسع لتحرير المبادلات التجارية الذي أطلق في (2001) في الدوحة، وقدرت منظمة التجارة العالمية (ألف مليار) دولار قيمة حزمة بالي التي ستسمح بإيجاد ملايين الوظائف، ويتضمن البرنامج سلسلة إجراءات في ثلاثة مجالات هي الزراعة من خلال التعهد بخفض دعم الصادرات، والمساعدة على التنمية من خلال استثناءات متزايدة من الرسوم الجمركية للسلع الآتية من الدول الأقل تقدما، وتسهيل المبادلات الذي يعني خفض الإجراءات البيروقراطية على الحدود¹⁸.

ويقدم الاتفاق مساعدة حيوية للفقراء في مختلف أنحاء العالم في الدول الأقل تقدما، بحيث يقدم الاتحاد الأوروبي (400) مليون يورو أي (548) مليون دولار على مدار خمس سنوات لمساعدة الدول النامية على تنفيذ الاتفاق، وتنقذ الاتفاقية أيضا منظمة التجارة العالمية من حافة الفشل وستعيد الثقة في قدرتها على تقليص العوائق أمام التجارة العالمية بعد مفاوضات لم يكتب لها النجاح على مدى (12) سنة، ويقلص الاتفاق القيود التجارية ويسرع بإجراءات الإفراج الجمركي عن السلع، ويقدر محللون أنه سيعزز الاقتصاد العالمي بمليارات الدولارات بمرور الوقت ويوفر أكثر من (20) مليون فرصة عمل معظمها في الدول النامية، ويحتاج الاتفاق لموافقة حكومات الدول الأعضاء¹⁹.

II. 2.2 - تحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر:

بدأت البلدان المختلفة لاسيما النامية منها خلال السنوات الماضية، بتنفيذ تغييرات ضخمة في هياكلها المؤسسية وفي سياستها العامة، وذلك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، إلى درجة اندلاع تنافس حاد ومتزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم، و تجدر الإشارة إلى أن إجراءات البلدان النامية شملت مايلي:

- إتباع سياسات التكيف الهيكلي وفق قواعد الصندوق والبنك الدوليين الهادفة إلى تخفيف قيود الملكية؛
- تخفيف القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل؛
- رفع الحواجز أمام الشركات عابرة القوميات ومشاركتها في برامج الخصخصة.

إن قيام معظم الدول بإصلاحات متشابهة مستندة إلى آلية السوق، جعل الاستثمار الدولي أكثر تنافسية، ولم يعد كافيا بالنسبة للبلدان أن تنشئ قانونا استثماريا مناسباً وإطار عمل اقتصاد كلي ملائم لتتوقع اندفاع المستثمرين الأجانب في مثل هذا المناخ التنافسي، حيث أن تقارب التحرير على نطاق العالم زاد من حرية اختيار مواقع الاستثمار المتعددة بالنسبة للشركات متعددة الجنسية، كما أن الحوافز

ليست من بين المحددات الرئيسية لقرارات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من ذلك فإن التنافس بين البلدان على جذب الاستثمار والمحافظة عليه من خلال الحوافز أصبح منتشراً وقوياً، ويمكن تصنيف حوافز الاستثمار إلى:

- **حوافز تمويلية:** وتتضمن تجهيز رؤوس الأموال على نحو مباشر للمستثمر الأجنبي من قبل الحكومة المضيفة على شكل ضمانات استثمارية وقروض مدعومة أو منح ومعونات وهبات؛
- **حوافز مالية:** وتهدف إلى تخفيض العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي عموماً، من خلال الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية؛
- **حوافز غير مباشرة:** وتهدف إلى تعزيز ربحية المستثمر بطرق شتى غير مباشرة، كتقلد الحكومة للأرض بأقل من الأسعار التجارية، أو قد تضمن للشركات الأجنبية موقعا في السوق ذا أفضلية، أو حماية الشركات متعددة الجنسية من منافسة الواردات، أو منحها معاملة قانونية خاصة.

إن موجة تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر لا تشمل المتدفق منه نحو الداخل فقط بل الخارج أيضاً، وذلك بسبب رغبة الدول في اغتنام فرص الوصول إلى الموارد والأسواق، فبنهاية عام (1994) ألغت معظم البلدان القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، حيث قدمت هذه البلدان مجموعة متنوعة من الحوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، ولاسيما المتجه إلى البلدان النامية، فضلاً عن توفير الدعم المالي المباشر من خلال مؤسسات تمويل التنمية، وأخيراً تأمين الاستثمار لتوفير ضمان ضد المخاطر مثل مصادرة الملكية، والحروب، أو لعدم إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال²⁰.

III- الخلاصة:

عمدت البلدان النامية إلى انتهاج سياسات للإصلاح الاقتصادي سعياً وراء رفع معدلات النمو الاقتصادي ومعالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ذلك كله بهدف تحسين مناخها الاستثماري وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتمكن من الحصول على نصيبها العادل من الاستثمارات الدولية، ومن المؤكد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان النامية تتميز بتركز مصادر تدفقها ومناطق جذبها، حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من أهم مصادر التدفق لتلك الاستثمارات، أما كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية فهي من أهم مناطق الجذب، وبالتالي أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية عقد الثمانينات يمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال المتدفقة لمعظم الدول النامية.

- الإحالات والمراجع :

¹ : صندوق النقد الدولي، مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي-ألام النمو-، 2014/04/29، موقع: www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/.../0713a.pdf

² : نشرة صندوق النقد العربي، النمو الاقتصادي يواصل الارتفاع لكن المخاطر قائمة، 2014/04/29، موقع:

www.imf.org/external/arabic/.../ft/.../res012114aa.pdf

³ : مجيد صبحي، (2013) تقرير اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصادات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص: 4-6

⁴ : الأمم المتحدة، التقرير السنوي للأمم المتحدة (2012)، حالة وأفاق اقتصاد العالم، واشنطن، ص: 10

⁵ : صندوق النقد الدولي، (2013): التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمناً واستقراراً، واشنطن، ص: 25

⁶ : UNCTAD, Trade and Development Report 2013, New York and Geneva, 2013, p:7

⁷ : The World Bank Group , Food Price Wach, Year 4, Issue 15, 2013, p:01

⁸ : البنك الدولي، مراقبة أسعار الغذاء، 2014/05/03، موقع:

<http://www.albankaldawli.org/foodprices/foodpricewatch/November-2013.html>

- ⁹: توماس هلبينغ، السلع الأولية في فترة الرواج، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2012، ص: 30
- ¹⁰: مصطفى رشدي شريحة (2002)، اتفاقات التجارة الدولية العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص: 102
- ¹¹: عبد المطلب عبد الحميد، (2005) الجات واليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 350-351
- ¹²: سمير صارم، (2005)، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص: 67
- ¹³: موسوعة مقاتل من الصحراء، منظمة التجارة العالمية، 2014/05/25، موقع: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/sec22.doc_cvt.htm
- ¹⁴: احمد العطار ورأفت أمين، قضايا التصدير ونتائج مفاوضات كاتكون، جريدة الأهرام، القاهرة، س 127، ع 42668، بتاريخ 2 أكتوبر 2013
- ¹⁵: نجاد دمشقية وتام صبيح، مؤتمر هونغ كونغ التدايعيات والتطورات، 2014/05/25، موقع: <http://syria-wto.org/index.php/studies-and-rports/category/40.html?download=128>.
- ¹⁶: سويس انفو، منظمة التجارة العالمية-اجتماع وزاري بدون مفاجات-، 2014/05/25، موقع: <http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=7830064>
- ¹⁷: وكالة الانباء السعودية، اختتام المؤتمر الوزاري الثامن للتجارة العالمية، 2014/05/25، موقع: <http://www.spa.gov.sa/details.php?id=953353>
- ¹⁸: ايلاف، منظمة التجارة العالمية تتوصل الى اتفاق تاريخي بحمي بقاءها، 2014/05/25، موقع: www.elaph.com/Web/Economics/2013/12
- ¹⁹: البوابة، لأول مرة منذ تأسيسها قبل 18 عاما منظمة التجارة تتوصل لأول اتفاق تجاري عالمي، 2014/05/25، موقع: <http://www.albawaba.com/ar>
- ²⁰: حشماوي محمد، (2006) الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص: 204-205